

سبتمبر 2018

ردم: 23180-9118

الحماية الإجتماعية غير القائمة على اشتراكات في السعودية: تحليل من خلال عدسة الطفل والإنصاف¹

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل

الإستحقاقات لبرنامج المساعدات التكميلية وبين متوسط مستويات الإنفاق في الرياض تشير إلى أن إستحقاقات برنامج المساعدات التكميلية ذلك قد لا تكون كافية لتلبية الإحتياجات الأساسية للأسر.

وتهدف رؤية المملكة 2030 إلى دمج نظام المساعدات الإجتماعية في المملكة العربية السعودية في برنامج حساب المواطن، النهج الاستراتيجي الجديد للبلاد لمعالجة الفقر والضعف. بالإضافة إلى الهدف العام المتمثل في تحسين التنسيق بين أنظمة الرعاية الصحية، والإسكان، والتعليم، والضمان الإجتماعي والتنمية الإجتماعية، أعلنت الحكومة إدخال بدل الأسرة للتعويض عن التخفيضات في الدعم الشامل للطاقة والمياه المخطط له خلال الفترة 2017-2020. كل مستفيدي برنامج الضمان الإجتماعي مؤهلين تلقائياً للحصول على البذل الجديد، في حين سيتم تقييم الأعضاء الجدد وفقاً لتركيب الأسرة والدخل. وسيتم إطلاق البرنامج قبل إجراء تعديلات الأسعار.

وفي عام 2009 أنشأت الحكومة برنامج حافز، وهو برنامج مساعدات نقدية شهرية لدعم المواطنين السعوديين الباحثين عن عمل الذين تتراوح أعمارهم بين 20-34. ويُقدّم الدعم لمدة تصل إلى سنة واحدة، مشروط بالمشاركة في دورات تدريب وحضور مقابلات العمل. وفي عام 2012 إستفاد أكثر من مليون سعودي من برنامج حافز، وكان أكثر من 80% منهم من النساء. ويستفيد من برنامج التغذية المدرسية القومي أطفال المدارس الحكومية ووصل إلى 2.1 مليون تلميذ في عام 2011. كما أن المنظمات الخيرية التي تدعمها التبرعات العامة والخاصة هي أيضاً من مُقدمي المساعدات الإجتماعية ذوي العلاقة حيث تغطي المواطنين والوافدين على حدٍ سواء. وفي عام 2016، قدمت الحكومة السعودية 500 مليون ريال سعودي إلى المؤسسات غير الحكومية والدينية.

وكما هو موضح أعلاه، فإن رؤية المملكة 2030 تقترح تدابير، إذا تم تنفيذها بشكل فعال، يمكن أن تحسن رفاهية أفراد المجتمع الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأطفال. ومع ذلك، تواجه آليات الحماية الإجتماعية ومكافحة الفقر تحديات مهمة، مثل محدودية توافر البيانات والمعرفة المتعمقة بمعدلات الفقر، مما يحد من فعالية إستهداف البرامج. وأخيراً، فإن تجزئة المبادرات الحكومية المختلفة، ومحدودية أدوات الرصد والتقييم، وتقييد تقديم الخدمات لغير المواطنين هي قضايا بارزة تحتاج إلى معالجة.

ملاحظة: 1. هذه الرسالة القصيرة مُستقاة من دراسة شاملة تم إعدادها بالشراكة بين مركز السياسة الدولي للنمو الشامل، ويونيسف - المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجميع البيانات تم الرجوع إليها بدقة ويمكن الإطلاع عليها في التقرير الكامل:

Machado, A. C., C. Bilo, R. G. Osorio, and F.V. Soares. 2018. Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region through a Child and Equity Lens. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Regional Office for the Middle East and North Africa: <https://goo.gl/QfmKwK>.

المملكة العربية السعودية هي أكبر دولة عربية في منطقة الخليج. وجنبا إلى جنب مع الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ساهم النمو الإقتصادي السريع في المملكة في التأثير في التقدم الإجتماعي. وقد حققت المملكة معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وحققت قيمة عالية جداً في مؤشر التنمية البشرية بلغت 0.847 - مما يصنفها ثاني أعلى دولة في المنطقة بعد قطر. وعلى الرغم من التقدم الكبير، فإن التفاوتات بين المناطق وبين الجنسين من القضايا الإجتماعية الهامة التي لم يتم بعد مُعالجتها بشكل كاف. ويبلغ مجموع سكان المملكة 32.2 مليون نسمة منهم 9.6 مليون (29.8 في المائة) دون سن 18 سنة و 2.9 مليون (9.2 في المائة) دون الخامسة، وفقاً لتقديرات عام 2016. وقد شكل العمال الوافدون وأسرهم، وكذلك اللاجئين السوريين واليمنيين في عام 2016 ثلث سكان البلاد (11.7 مليون نسمة).

وقد دفع الإنخفاض الأخير في الإيرادات من مبيعات النفط العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية المملكة نحو سلسلة من الإصلاحات. وقدمت رؤية المملكة 2030 مجموعة من الخطط لزيادة الفرص الإقتصادية وتحسين الحماية الإجتماعية، بهدف التخفيف من تأثير إصلاحات دعم الطاقة. ومع ذلك، لا تزال محدودية توافر البيانات عن الفقر في المملكة العربية السعودية حاجزاً كبيراً أمام تطوير الخطط التي تستجيب لإحتياجات السكان: ليس لدى المملكة خط فقر رسمي، وهو أمر حاسم بالنسبة لرصد وتقييم السياسات المحايية للفقراء والموضحة في الرؤية السعودية 2030 - ومن الأرجح أن تكون خدمات المنازل الأجنبية وغيرهن من الوافدات من بين الفئات الأكثر ضعفاً في مجتمع المملكة، لكنهن كذلك نادراً ما يتم النظر في أوضاعهن في التدخلات الحكومية.

ولدى المملكة العربية السعودية نظام ضمان إجتماعي راسخ يضم صندوقين للتأمينات على المستوى الوطني متاحين للعاملين في القطاعين العام والخاص. ويتم توفير التعليم المدرسي والرعاية الصحية مجاناً، بالرغم من أن التقييمات الحديثة أظهرت أن الأطفال غير السعوديين أو الأطفال دون تصريح الإقامة يواجهون تحديات عندما يتعلق الأمر بحرية الوصول إلى الرعاية الصحية أو التعليم في المدارس العامة. وتستمر التحديات للنساء، وخاصة النشي والشباب: معدلات التشغيل المنخفضة تجعل الوصول إلى الضمان الإجتماعي أكثر صعوبة، ومعدلات بطالة الشباب بشكل واضح أعلى بين النساء (بنسبة 58 في المائة) مقارنة بالرجال (22 في المائة). ولأن الحكومة تهدف لتسريع التخلص التدريجي من دعم الطاقة والمياه، فقد حددت السلطات العامة الحاجة إلى توفير نظام دعم إجتماعي أكثر شمولاً للأسر السعودية ذات الدخل المنخفض.

وفي عام 2016 تم دمج وزارتي العمل والشؤون الإجتماعية، والكيان المنشأ حديثاً هو الفاعل الرئيسي فيما يتعلق بالمساعدات الإجتماعية في المملكة. وفي مطلع عام 2006، إستحدثت نظام الضمان الإجتماعي برنامج الدعم التكميلي، وهو برنامج للمساعدات المالية للأسر الفقيرة وكذلك الأيتام وذوي الإعاقة، وكبار السن (إذا لم يكن يحق لهم الحصول على معاش تقاعد) والأسر التي لا تتلقى دعماً. والمواطنون السعوديون الذين لديهم إقامة دائمة في البلاد فقط هم المؤهلون للإستحقاق، ويتم حساب مستويات الإستحقاق بناءً على تركيبة الأسرة (الزوجات والأطفال). ويبلغ الحد الأقصى لمبلغ الإستحقاق الذي يتم تحويله 5000 ريال سعودي للأسرة المكونة من 15 فرداً. علاوة على ذلك، فإن الأسر ذات الدخل المنخفض مؤهلة أيضاً للحصول على دفعة لمرة واحدة بحد أقصى 30,000 ريال سعودي. ويستفيد حالياً من التحويلات النقدية لمُكوّن البرنامج 877,000 أسرة سعودية، ويصل إلى 2.4 مليون شخص في المملكة. ووفقاً لمسح نفقات الأسرة لعام 2013، يبلغ متوسط نفقات الأسرة الشهرية في الرياض 18,470 ريال سعودي للأسرة المكونة من 6.9 أفراد. وعلى الرغم من أن البيانات غير مصنفة حسب الدخل، إلا أن المقارنة بين مستويات